إنتاج النخبة الحزبية بالمغرب بين الثابت والمتحول

د.حنان ازعيرك، جامعة محمد الخامس- المغرب

" Elite party production between stability and mobility "

Hanane ZAIRIG, Mohammed V University, Morocco

ملخص: شهد المغرب دينامية اجتماعية واقتصادية منذ الاستقلال إلى اليوم، والتي كان لها تأثير واضح على النسق السياسي إجمالا، وخاصة على بنية النخبة السياسية من حيث ملامحها ومواصفاتها، وأيضا نمط إنتاجها ودورانها. كما يؤكد المسار الذي قطعته النخبة الحزبية بالمغرب على وجود سيرورة لإنتاج نخب رغم بطء وثيرتها يمكن اختزالها في مجموعة من المحطات البارزة التي كان لها تأثير واضح ليس فقط على ظروف نشأة بعض الأحزاب، وتقلب مواقفها السياسية وفقا للظرفية التي تمر منها البلاد، وإنما أثر كذلك على خصائص هذه النخبة وقنوات الولوج إليها، وذلك ما يعبر عن حركية همت النخب الحزبية.

الكلمات المفتاحية: إنتاج النخب، المغرب، الأحزاب السياسية، التحولات السياسية، الظاهرة الحزبية، التعددية الحزبية

Abstract: Morocco has already been witnessing social and economic dynamism since the declaration of Independence. Which has had a clear impact on both the overall political system, and the structure of the political elite in terms of their features and characteristics, as well as the pattern of their production and rotation.In addition, despite its slow pace, the path taken by the party elite in Morocco confirms the existence of a process to produce elites and therefore could be summed up in a number of prominent situations. The latter have a clear impact not only on the circumstances of the emergence of some parties and the fluctuation of their political attitudes in accordance with the circumstances in which the country passes, but also the characteristics of these elite and the channels of its access, which reflects the dynamism of the elite party.

Keywords: Elite production, morocco, political parties, political transformations, the party phenomenon, Pluralism

مقدمة:

حظي موضوع النخبة السياسية والنسق السوسيو سياسي باهتمام عدد كبير من الباحثين، في محاولة لتحليله وفهم بنية السلطة وتحولها داخل المجتمع، وذلك انطلاقا من النظريات التي تمت بلورتها في إطار علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة.

كما تراكمت العديد من الإنتاجات العلمية التي انصبت على دراسة وتحليل مختلف البنيات والمؤسسات والوقائع الاجتماعية المغربية، كالمخزن والقبائل والزوايا والأحزاب والنخب... نذكر في هذا الإطار السوسيولوجيا الكولونيالية التي اهتمت بالدولة المركزية (المخزن)، وبالتنظيم القبلي على اعتبار أن القبيلة كانت تضطلع بالعديد من الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلى جانب التراتبية التي كان يمتاز بها هذا النظام، والتي جعلت من الظاهرة القائدية أحد أبرز تجلياته، ومن ثم شكل كل من "القواد" و"الأعيان" أهم مكونات النخبة.

إلى جانب ذلك يأتي في مقدمة الدراسات السوسيو سياسية التي تناولت الحقل السياسي المغربي بمختلف مكوناته، كتابات كل من ريمي لوفو (R.Leveau)، جون واتربوري(J.Waterbury)، كلود بلازولي (C.Palazzoli)، وروبير ريزيت (R.Rezette) لما قدمته من معطيات هامة لقيت انتشارا واسعا أكسبها سلطة علمية قوية جعلتها تهمين على البحث العلمي في مرحلة الستينات والسبعينات، كما أنها لا زالت إلى حدود اليوم تشكل مراجع هامة بالنسبة للباحثين لرصد تلك المرحلة رغم التحولات الكبرى التي عرفها مجتمعنا.

إلا أن الخاصية التي طبعت مجمل هذه الدراسات كونها تعطي صورة حول الواقع السياسي المغربي على أنه يعيش حالة من الجمود، وذلك كون أن البعض منها – كما هو الشأن بالنسبة لما قدمه واتربوري - انطلق من مقاربة انقسامية ترى من خلالهاأن النخبة منغلقة على ذاتها وتعيد إنتاج نفس الآليات التي يعتمدها النظام القبلي. في حين ساهمت العديد من الدراسات الحديثة المناقضة لأطروحة الجمود في رصد مسار تطور آليات إنتاج النخبة السياسية المغربية، وذلك من خلال إبراز التطورات التي شهدتها التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية في المغرب، وكذا مظاهر التحول التي عرفهاالنسق السياسي، عبر الانتقال من التنظيمات التقليدية إلى نظام الدولة. ومن تم بدأ الاشتغال على التحولات التي عرفتها الثقافة السياسية، ووتيرة إعادة إنتاج النخب وتداولها، كما تعبر عن ذلك العديد من الدراسات التي قدمها كل من عبد الله ساعف و محمد بردوزي وغيرهم. إضافة إلى التركيز على دراسة إشكالية تداول النخب السياسية، و تحديد التطور الحاصل على مستوى سوسيولوجيا هذه النخبة عبر الوقوف عند أبرز خصائصها[1].

وبهذا بدأ الاشتغال مع الباحثين المغاربة على عناصر التحول الذي طرأ على النخبة، ففي الماضي لم تكن الحاجة قوية لبروز أدوار جديدة للنخبة، لكن بعد حصول المغرب على الاستقلال وبداية مرحلة بناء الدولة الحديثة بمقوماتها ومؤسساتها، وكذا بروز ظواهر اجتماعية مصاحبة

[1] كما توضح ذلك العديد من الدراسات نذكر من بينها: الهاشمي برادي وآخرون، سوسيولوجية النخبة السياسية المغربية (1955 – 1970) ، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 9 – 10 / 1989 ، وكذلك دراسة محمد كولفرني، إشكالية تداول النخبة السياسية المغربية، فكر ونقد (مجلة ثقافية شهرية)، السنة العاشرة العدد 93 سبتمبر 2007

كالهجرة والتحضر، و توسيع حجم الفئات المستفيدة من التعليم، وما نتج عن ذلك من تغيرات طالت البنية السوسيو – اقتصادية للمجتمع، إضافة إلى دور الدولة في إبراز نخب جديدة، كلها عوامل موضوعية ساهمت في بروز أنشطة جديدة، تستدعي فئات اجتماعية جديدة، إضافة إلى ظهور مواقع في دواليب الدولة تتطلب مؤهلات وموارد جديدة (حماني أقفلي، 1999، ص626-628).

إشكالية الدراسة:

لقد كان لمجمل التطورات التي عرفتها البنيات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المغربي وقع على المجال السياسي خاصة فيما يتعلق بالجانب المؤسساتي والتنظيمي، حيث أدى سياق الانتقال من التنظيمات التقليدية (القبيلة والزوايا) إلى إطار الدولة الحديثة إلى ضرورة اعتماد مؤسسات أكثر مواكبة لهذا التحول، ونقصد هنا الأحزاب السياسية. فلطالما لعبت المؤسسات الدينية (الزوايا) التي كانت تشكل إطارا تنظيميا قوياً إلى جانب (القبيلة) كتنظيم اجتماعي العديد من الأدوار السياسية، سواء تلك المتعلقة بتأطير المواطنين وتمثيليهم باعتبارها كوحدة فاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية، أو من خلال المساهمة في تزويد النخبة السياسية بالزعامات التقليدية التي كانت لها مكانة هامة تستمدها من التنظيم القبلي القائم أو من النسب الشريف (الانتماء إلى إحدى الزوايا)، لكن بعد حصول المغرب على الاستقلال أضحى للحزب السياسي وجود قوي وملفت في مجال تأطير النخبة.

وبهذا أدت الدينامية الاجتماعية والسياسية التي شهدها المغرب منذ الاستقلال إلى تطور الفعل السياسي وبروز تنظيمات أكثر مواكبة للتطورات التي يعيشها المجتمع، بحيث أضحى للحزب السياسي دور هام في تأطير المواطنين وتنشئتهم سياسيا وتأهيلهم لممارسة العمل السياسي وتدبير الشأن العام.

واعتمادا على ذلك نحاول في هذه الدراسة التعريف بهذه الدينامية انطلاقا من الإشكالية التالية:

ما هي مظاهر الثبات والتحول داخل النخبة الحزبية؟

ولتحقيق هذا الغرض اعتمدت دراستنا لإشكالية إنتاج النخبة الحزبية على مدخلين اثنين: يتعلق الأمر **أولا** بالوقوف عند آليات تشكل النخبة السياسية المغربية منذ مرحلة الاستعمار إلى ما بعد الاستقلال، ثم **ثانياً** رصد أبرز محطات نشأة وتطور الظاهرة الحزبية بالمغرب.

أولا. اليات تشكل النخبة السياسية المغربية من مرحلة الإستعمار إلى ما بعد الإستقلال:

لطالما شكل عناصر النخبة السياسية "الأقلية الاستراتيجية" التي تحدث عنها ريمون آرون، ففي السياق المغربي نجد لهذا المفهوم حضورا واضحا إذا ما نظرنا إلى التركيبة التي تتكون منها هذه الأقلية، والتي تضم أفراداً يتحكمون في السلطة ليس فقط داخل مجالها الخاص، بل وكذلك في مجال الشؤون العامة، أو كما عبر عن ذلك والتربوري" فئة من المغاربة استطاعوا لأسباب مختلفة أن يؤثروا في سلطة القرار على المستوى الوطني، كما بمقدورهم التدخل في عملية توزيع منافع الدولة وفرض مطالبهم، وقد يرتبط نفوذهم هذا بشبكات الأتباع والأصدقاء ذوي المناصب العليا"(جون واتربوري، 2004، ص134)، بحيث تضم هذه الشبكات كل من الأحزاب السياسية،

النقابات، الجمعيات الطلابية، المصالح الخاصة، الأسر الكبرى, القبائل، الضباط، العلماء والشرفاء.

هي إذا شبكات تتداخل فيها التنظيمات التقليدية بالمعاصرة ما يجرنا إلى طرح سؤال يرتبط بعنصرين اثنين **أولا** بالتأثير المتبادل بين التقليدي والحديث فيما يتعلق بآليات تشكل النخبة السياسية المغربية؟ هل يجدر بنا الوقوف عند المقاربة الانقسامية القاضية بالدور المحوري للآليات التقليدية - كالمصاهرة وعلاقات القرابة - في إنتاج النخبة أم ينبغي استحضار أيضا آليات مغايرة ساهمت في الترقي الاجتماعي لأفراد ليس لهم نفس الأصول الاجتماعية والطبقية؟ ثم **ثانيا** بالتأثير المتبادل بين مظاهر الاستمرارية والتغير التي عرفتها قنوات إنتاج النخبة، حيث نعرض فيما يلي 3 آليات نرى أنها الأكثر مساهمة في تحديد تركيبة النخبة السياسية في المغرب، والتي تشمل: أولا، العلاقة الجيدة بالمستعمر، ثانياً، توارث المناصب وعلاقات القرابة ، ثم ثالثا، التكوين العلمي كعامل للترقي الاجتماعي.

1.بالعلاقة الجيدة مع المستعمر:

شكلت العلاقة الجيدة مع المستعمر أحد الآليات الأساسية التي ساهمت في تشكل النخبة السياسية المغربية، حيث تمكنت مجموعة من العائلات خلال المرحلة الاستعمارية من الحفاظ على مكانتها بعدما كانت تستمدها من (المخزن).

فقد عمِل الاستعمار على تقسيم النخبة إلى فئتين: تمكنت الفئة الأولى ممن كان لهم الحظ في الدراسة وتبني ثقافة أوروبية من الظفر بالوظائف الإدارية القليلة، وكان جلهم ينتمون إلى المدن، بينما الفئة الثانية تمثل من احتكوا بالمناهج الفرنسية من خلال المهنة العسكرية، وكان أغلبهم من أصول قروية، وبعد سنة 1956 ورثت هاتان الجماعتان كلا من السلطة الإدارية والسلطة العسكرية، وشكلتا بذلك النخبة السياسية المغربية(جون واتربوري، 2004، ص133).

إن المصالح المتبادلة التي كانت تجمع بين النخبة والمستعمر كان لها دور هام في حفاظ فئة الأعيان على مناصبها وثرواتها، فقد كان بعضهم من السباقين للترحيب بالمستعمر خلال بداية القرن العشرين، بحيث لم يقوموا بأي رد فعل مضاد للدخول الاستعماري، بل عملوا على توطيد العلاقة مع القوى الاستعمارية، وإثر تطبيق نظام الحماية على المغرب أصبحت العائلات المنتمية إلى الأعيان أو الخاصة تعمل لصالح فرنسا محافظة بذلك على مناصبها ونفوذها، حيث استفادت العائلات المقيمة بالحضر من تسجيل أبنائها في المدارس التي أقامها الفرنسيون، بل هناك من منحت لهم فرصة إرسال أبنائهم إلى فرنسا لاستكمال الدراسة في الجامعات الباريسية، وعيا منهم بضرورة التكوين العلمي الذي سيؤهلهم إلى الحفاظ على مكانتهم داخل النخبة، وبالفعل استطاع أبناء هذه العائلات ضمان استمراريتهم في تشكيلة النخبة بالمغرب إلى حدود اليوم، بينما كان أبناء البوادي يزج بهم في صفوف الجيش بالجبهات العسكرية بأوروبا. وقد تمكن بذلك النظام الاستعماري من إحكام قبضته على زعماء الأهالي من الوجهاء الذين أصبحوا تحت وصايته كل ذلك على حساب القبائل الرافضة تماما إلى الدخول الاستعماري، حيث تم تسمية كل المناطق الممتنعة عن الخضوع للسلطة المركزية بـ "بلاد السيبة"، والتي لا تعني الفوضى كما يعتقد الكثيرون، بل كانت تخلق لنفسها مجموعة من التنظيمات الديمقراطية المحكمة، حيث يوجد على

رأس كل تنظيم قائدا يمثل السلطة كما كانت تشتغل في شكل مؤسسات ذات طابع سياسي واقتصادي لم يتمكن أي تنظيم آخر من ابتلاعها (Robert Montagne, 1984)، بينما وصفت باقي المناطق - التي تقع معظمها بالمدن- الخاضعة إلى السلطة المركزية ببلاد المخزن.

2.توارث المناصب وعلاقات القرابة:

شكلت مسألة توارث المناصب وعلاقات القرابة بدورها إحدى أهم الآليات التي وُظفت خلال عملية تشكل النخبة السياسية المغربية، فقد عرف مغرب القرن التاسع عشر بروز ما يصطلح عليه بـ "العائلات المخزنية"، جمعتها بالمخزن صلات وطيدة، حيث كان يتم اختيارهم اختيارا دقيقاً، "وقلما يكون اختيارهم خارج فئات اجتماعية معينة تكون العائلات المعروفة بعلمها أو تجاربها أو نسبها الشريف أو قدم رجالها من المهارات العسكرية. ولقد كانت الخدمة المخزنية بابا من أبواب الثروة سيما في النصف الأول من القرن التاسع عشر"(مصطفى الشابي 1995، ص81).

وقد استفادت هذه العائلات من الامتيازات السلطانية والمخزنية والأوروبية أيضاً، مقيمة بذلك عالما خاصا بها يسمح بولوجه والتعاقب على كنفه جيلا بعد جيل للهيمنة على الحكم ومنافذه وفق منطق لا يخرج عن دوائر الأحلاف العائلية والاقتصادية.

اعتمادا على ذلك تمكنت بعض العائلات من تحويل نفوذها من المجال الاقتصادي إلى مجال السياسة، وكمثال على ذلك نذكر النخبة الفاسية، والتي تتكون بدورها من خليط من العائلات تنقسم إلى 3 جماعات متداخلة فيما بينها بشكل ملحوظ، فهناك العائلات المخزنية، والعائلات الشريفة إضافة إلى العائلات التجارية، ولعل القاسم المشترك فيما بينها يتحدد انطلاقا من بعدين اثنين شكلا ضمانا لاستمراريتها كما جاء على لسان "نورمان سيكار" (N.Cigar) أولهما، الانتماء الجماعي لمدينة فاس والوعي المشترك بين مختلف الفاسيين بأنهم يشكلون جماعة خاصة ويخضعون لنفس التقاليد العريقة(محمد شقير، 1989، ص90)، وثانيهما، بنية النخبة الفاسية التي تخضع لتراتبية تحددها عدة معطيات (المعطى الطبقي، والمعطى السكني....) إلى جانب المعطى السياسي الذي يشكل هدفا أساسيا في تنافس النخب الفاسية واستخدام السلطة كوسيلة لإخضاع الخصوم والانتقام منهم(جون واتربوري 1984، ص91).

ويعد تاريخ المغرب حافلا بالنماذج والأمثلة – لا يسعنا المجال لذكرها - عن عائلات مارست السياسة بالوراثة اعتماداً على 3 عناصر مكنتها من الولوج لعالم النخبة، ويتعلق الأمر بكل من: المخزن، الثروة والشرف، ولتعزيز نفوذها وظفت علاقات **المصاهرة** كآلية تمكن الأفراد من تحقيق فرص الانضمام إلى النخبة.

وفي هذا الإطار نعتبر أن تأثير روابط القرابة على المجال السياسي والحزبي على وجه الخصوص يمكن أن يؤدي إلى تقييد وعرقلة دوران النخبة، لتتحول بذلكالأحزاب السياسية إلى بنية مغلقة غير منفتح على المجتمع، مما قد يعزز الهوة بين الحزب والمواطنين أكثر مما عليه الآن. في الوقت الذي من المنتظر فيه أن تبذل الأحزاب مزيدا من الجهد من أجل جلب المواطنين وتحفيزهم على المشاركة السياسية من داخلها.

ففي نظرنا أن دور النخبة الحزبية في تأطير المواطنين، وجعلهم قادرين على تدبير الشأن العام باعتبارها صلة وصل ما بين القاعدة وأعلى مناصب القرار يلزمها بأن تضم تمثيلية لمختلف فئات المجتمع ما يمكن من تنوع الآراء والتوجهات، ومن ثم تنوع البدائل والحلول، خاصة في ظل الإكراهات والتحديات التي تواجه مجال صياغة وتنفيذ السياسات العمومية. ولعل في مسألة حضور (العائلات الحزبية) منطق مناقض لهذا التوجه، ويكرس لممارسة حزبية مبنية على الشخصانية لا على منطق مؤسساتي.

3.بروز التكوين العلمي بعد الاستقلال كعامل للترقي الاجتماعي:

يشكل التكوين العلمي أهم العوامل المعتمدة في عملية إنتاج النخبة، على اعتبار أن "المستوى الدراسي لأعضاء النخبة ينبغي أن يكون أعلى من مثيله لدى باقي الشرائح المكونة للمجتمع"(ر.بودون/ ف.بوريكو، 2007، ص556-557). وبالنسبة لدول العالم الثالث تعد المؤهلات الدراسية من بين أهم المحددات التي ينظر إليها عند دراسة النخب(أسامة الغزالي حرب، 1987)، أما فيما يخص عملية اختيار النخبة يكتسي عامل التكوين العلمي دوراً ثانويا بالمقارنة مع عامل الانتماء لبعض العائلات التقليدية الميسورة، حيث لا يقتصر هذا الأمر على النخبة المغاربية فقط، وإنما النخبة الإنجليزية أيضاً(Robert Putnam, 1976).

لقد عزز التطور الذي شهدته المجتمعات الصناعية من ضرورة حضور هذا المعيار والتأكيد عليه بقوة كعامل أساسي يمكن الأفراد من احتلال مراكز المسؤولية، والتي أصبحت تحتاج إلى تأهيل متزايد نظرا إلى التعقيد الذي يعرفه هذا النوع من المجتمعات"(ر.بودون/ ف.بوريكو، 2007).

وينطبق الأمر ذاته على المجتمع المغربي فخلال المراحل التي أسلفنا ذكرها لم تكن الحاجة ملحة لبروز أدوار جديدة للنخبة، لكن بعد حصول المغرب على الاستقلال والتطورات التي عرفتها الحياة السياسية من تلاشي لنظام الأعيان الذي كان يوفر للسلطة السياسية بنيات التعبئة والمراقبة السياسية والاجتماعية للعالم القروي، وأيضا مختلف المظاهر التي ارتبطت بالهجرة القروية والتطور العمراني، كلها عناصر أدت إلى بروز نخبة متوسطة حضرية استفادت على نطاق واسع من سياسة التعليم والتكوين ما أهلها لكي تصبح عنصرا مركزيا للتركيبة الاجتماعية الجديدة (J.C Santacci,1975, P154)، كما اتسمت مرحلة بناء الدولة الحديثة بالتركيز على التعليم كأحد القطاعات الأساسية، التي حظيت باهتمام كبير، وأثارت نقاشات كثيرة بين الفاعلين. ويرجع ذلك إلى أن التعليم كان مجالا للحراك الاجتماعي مما أدى إلى تزايد الطلب الشعبي عليه، كما لعبت المدرسة دوراً محورياً في إعادة إنتاج الرأسمال الثقافي، ومن ثمة إعادة إنتاج البنى الاجتماعية، لتصبح بذلك رهانا مركزيا للصراع حول احتكار السلطة كما يرى Bourdieu (P.Bourdieu, J.C Parseron, 1970, p253-254).

لقد شكل بذلك كل من الكفاءة والتكوين عنصرين محوريين للانضمام إلى النخبة خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي جعلت الظواهر الاجتماعية أكثر تعقيدا من ذي قبل ما استوجب تواجد نخب مؤهلة، ما أدى إلى تغيير معايير التنخيب، حيث اعتبر أحد الباحثين(محمد بردوزي، 2002، ص23-31) أن المعايير التي وصفها بالطبيعية أو العادية (les critères

naturels)، والتي يلخصها في كل من (السن، الجنس، الجرأة، الحكمة وقيمة الاستحقاق)، على اعتبار أنها تشكل أهم العناصر الضامنة للانضمام إلى النخبة أصبحت متجاوزة، وذلك بالنظر إلى ما شهده المجتمع من تحديث فرض عليه ضرورة إنتاج نخب يشهد لها بالكفاءة والثقة والشعبية، معتبرا أن هذه المعايير الثلاث[2]، ستسمح ببروز نموذج مثالي (un idéal type) بالمعنى الفيبيري لنخب تبرز في إطار جو من المنافسة وتقييم للكفاءات، وبالتالي ستعمل على تجديد النخب، الأمر الذي لا بد للدولة من التدخل فيه لكي تخلق الفضاء المناسب لعملية تجديد النخب.

هذا التطور جعل أنماط اختيار وإنتاج النخب تعرف بدورها تغييراً كبيراً، حيث فقدت الأنماط التقليدية، والمتمثلة في الإرث والتأثير وشبكة المصالح... مكانتها لتحل محلها كل من الكفاءة والجدارة كمبدأين أساسين لبروز نخب جديدة، وذلك بالنظر إلى التعقيد الذي أصبحت تشهده المجتمعات الحديثة، الأمر الذي يمنح للنخب وظائف وأدوار جديدة تتطلب منها كفاءة عالية وحسن تدبير يمكنانها من البرمجة والتنظيم وتدبير المخاطر والأزمات (Ali Sedjari, 2002, P87-90).

كما أن الانقسامات والتناقضات السياسية التي شهدها الحقل السياسي المغربي في أواخر الخمسينيات وفي الستينيات من القرن الماضي أصبحت متجاوزة، بحيث أضحى من الضروري منح الأولوية إلى القدرة على التنظيم والضبط وإنجاز المشاريع ما يفرض إعادة النظر في أجهزة النخب، وإعادة تشكيل الحقل السياسي (Ali Sedjari, 2002, P110). لكي تتمكن النخب الحالية من تجاوز الأزمة التي تعيشها، وذلك ما يتطلب إعادة تفعيل أدوار النخب الوسيطة (les élites intermédiaires).

إلى جانب ذلك أدت حاجة المغرب المستقل لأطر ذات كفاءة علمية عالية لتدعيم مسار بناء الدولة الحديثة إلى صعود فئة التكنوقراط كاستجابة للتحولات التي تعرفها البلاد، وبهذا فإن الحديث عن دور التكوين العلمي في عملية إنتاج النخبة السياسية لن يكون مجديا دون الوقوف عند العلاقة التي جمعت التكنوقراط بالسياسة، وخاصة بالأحزاب السياسية.

لقد ارتبطت عملية ولوج التكنوقراط للحياة السياسية بالمغرب بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد والتحديات التي أصبحت تطرحها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والعولمة الزاحفة(محمد كولفرني، 2004، ص403) من جهة، ومن جهة ثانية، ارتبطت بسعي الدولة إلى صناعة نخب تدعم مشروعها السياسي والمجتمعي، وذلك ما يفسر الصراع الذي ميز تاريخ المغرب المعاصر بين الفاعل السياسي (المناضل) والتكنوقراط، ففي الوقت الذي يصر فيه السياسيون على ضرورة توفر تكوين إيديولوجي للنخبة الحزبية كأداة فعالة للنضال من أجل مشروع مجتمعي بديل، كما عبر عن ذلك "المهدي بنبركة" في مؤلفه "الاختيار الثوري"[3]، نجد أن الدولة تدعم هذه النخب التقنية وتمنحها أعلى المناصب السياسية.

---

[2] CCP : Compétence , Confiance et Popularité

[3] يقول المهدي بنبركة: يجب أن توجه عناية خاصة للتربية الإيديولوجية في الحزب، والتي بدونها سوف تبقى اختياراتنا في حيز الآمال من قبيل التمنيات العاطفية... إن هذا التكوين الإيديولوجي يجب أن يقوم على أساس دراسة القوانين العلمية لتطوير المجتمع، وقد أثرتها الثورات الاشتراكية والتحررية ضد

وعلى الرغم من فتح الباب أمام التكنوقراط من طرف الأحزاب من خلال استقطاب هذه الفئة وترشيحها لمناصب وزارية، فإن صعود التكنوقراط جاء على حساب تهميش الأحزاب السياسية، ومنافستها في عملية تدبير الشأن العام على المستوى الحكومي، بل حتى حكومة (التناوب) التي عززت المنفذ الحزبي والسياسي[4] لم يفضِ ذلك إلى تراجع الظاهرة في العمق، على اعتبار هذه الحكومة كانت (حكومة تكنوقراطية سياسية)، بحكم تواجد العديد من التكنوقراط في الأحزاب المكونة لها والذين تم استوزارهم، إضافة إلى أن نسبة التمثيل الحزبي لم تتجاوز 54.41 في المائة، هذه النسبة التي عرفت انخفاضا ملحوظا في حكومة "عباس الفاسي" بحيث لم تتجاوز 43.06 في المائة (أمينة مسعودي، 2001، ص13)، نفس الأمر نجده قد تكرر في حكومة " عبد الإله بنكيران" التي بالإضافة إلى تشكيلتها التي تميزت بتنوع الأطياف السياسية المكونة لها، قد ضمت أيضا وزراء تكنوقراط بالرغم من انتماءاتهم لأحزاب سياسية في الظاهر، إلا أنهم لم يمارسوا النضال السياسي من داخل أحزابهم أو تدرجوا داخل هياكلها التنظيمية أو مارسوا مهام حزبية.

واستنادا على ما سبق يمكن القول أن تحديد آليات تشكل النخبة السياسية المغربية لا ينبغي أن يقتصر على المعطيات التي تقدمها لنا المقاربة الانقسامية في فهم تاريخ الحياة السياسية بالمغرب، وتوظيفها كنظرية لتفسير مجموعة من الظواهر السياسية المرتبطة بمؤسسات سياسية حديثة كالأحزاب والنقابات، كما فعل واتربوري[5]. حيث اعتبرت هذه النظرية أن النخبة جاءت كامتداد لما رسخه التنظيم القبلي والزعامات التقليدية. كما أن تفسيرها لعملية إنتاج النخبة يجب ألا يعتمد فقط على آليات تقليدية تتعلق بعلاقات القرابة التي أطرت الحياة السياسية في فترة من تاريخ المغرب، وأيضا مسألة توارث المناصب التي وُظفت من قِبل بعض العائلات لاحتكار مجموعة من المناصب السياسية، كما لا ينبغي القول أيضاً بزوال ذلك وعدم صلاحية هذا التفسير.

إن ما ميز السياق الجديد لمغرب ما بعد الاستقلال لم يستطع اجتثاث تلك الآليات التقليدية، لكن مع ذلك قد أهل لبروز آلية جديدة تم توظيفها كقناة للترقي الاجتماعي، والمتمثلة في التكوين

الاستعمار، كما يجب أن تمتد جذوره إلى أعماق ثقافتنا العربية الإسلامية وأن تستمد قوتها من تراثنا القومي الزاخر بالقيم التقدمية والإنسانية. أنظر: المهدي بنبركة، الاختيار الثوري في المغرب، دفاتر وجهة نظر، العدد 22، الطبعة الأولى، 2006، ص87- 88.

[4] تشير أمينة المسعودي في دراسة لها حول الوزراء على أن حكومة اليوسفي عرف تغليب التمثيل السياسي والحزبي عن التمثيل الكفاءاتي ، حيث بلغت نسبة الوزاراء المتحزبين 54.41 في المائة، وقد عرفت هذه النسبة ارتفاعا طفيفا في حكومة إدريس جطو بلغ 59.99 في المائة في حين سجلت حكومة عباس الفاسي انخفاضا ملحوظا حيث لم تتجاوز نسبة التمثيل السياسي والحزبي 43.06 في المائة، أنظر: أمينة المسعودي، هوامش التغيير السياسي في المغرب، مؤسسة كوانرادأديناور، الطبعة الأولى، 2011، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ص13.

[5] اعتبر جون واتربوري أن النخبة السياسية ما هي إلا مجال يعاد من خلاله تصريف نفس القيم وإعادة إنتاج نفس العلاقات المبنية على الولاء، والتي كانت سائدة داخل النظام القبلي، معتبراً أن التحالفات التي تتبني بداخلها والقنوات التي تسمح من خلالها للفرد بالانضمام إليها تجسد نفس الآليات التي يرتكز عليه الانتماء القبلي إلى جماعة معينة.

العلمي كعنصر مكن مجموعة من الأفراد من الانضمام لعالم النخبة دون أن يكون لديهم لا مال ولا جاه.

وبذلك تؤكد المعطيات السالفة الذكر أن دراسة النخبة لا ينبغي أن تقتصر على تجميع المعطيات حول الأصل الاجتماعي والمستوى التعليمي والثروة - كما كان يتم في السابق - بل لابد من أن تشمل أولا تشخيص معايير وآليات اختيار وتقييم وتجديد النخب، خاصة عندما يتعلق الأمر بمجتمعات في طور التحول كما هو الحال بالنسبة للمجتمع المغربي، ثم ثانياً، استحضار الدور الذي تلعبه الدولة في صناعة نخب جديدة بهدف تحقيق نوع من التوازن داخل النسق السياسي درءً لهيمنة توجه سياسي معين، لتحافظ بذلك – أي الدولة -على أدائها لوظيفة التحكيم بين القوى المتصارعة.

إن هذا المسار الانتقالي الذي خاضته النخبة السياسية المغربية لم يكن في منأى عن التطور الذي عرفته التنظيمات السياسية التي التفت حولها هذه النخبة وساهمت في تأطيرها، وجعلتها خاضعة لمنطق تنظيمي مؤسساتي يعمل وفق قوانين وقواعد مضبوطة، ونخص بالذكر هنا الأحزاب السياسية المغربية، والتي مرت بدورها عبر العديد من المحطات الكبرى التي عبرت عن انتقال المغرب من مجال سياسي تقليدي إلى مجال سياسي حديث. وفيما يلي نقدم أهم المحطات التي ساهمت في نشأة وتطور التنظيمات الحزبية بالمغرب.

ثانيا. سياق نشأة الأحزاب السياسية المغربية:

1.الأطر السوسيوثقافية للأحزاب السياسية المغربية: من الزاوية والقبيلة إلى الحزب:

إذا كان دوفيرجيه قد أطلعنا عن تاريخ نشأة الأحزاب بالدول الغربية اعتماداً على أجهزة خارجية كالجمعيات الثقافية، النقابات، النوادي الثقافية، الصحف والكنيسة، حيث نشأت أحزاب انطلاقامن مؤسسة قائمة من قبل، وذات نشاط خارج إطار الهيئة التشريعية. فإن الخصوصية المغربية تدعونا إلى النظر إلى مؤسسة مغايرةلطالما شكلت مجالاً للممارسة السياسية ألا وهي "الزاوية"، فقد اعتبر "عبد الله العروي" أنه لم يكن ممكنا لأية مؤسسة جديدة أن تتشكل خارج هذا السياق على اعتبار أن "الزاويا" اخترقت المجتمع المغربي عمودياً وأفقياً(Abdellah Laroui, 1977, P307).

فبالنظر إلى الوظائف المتعددة التي كانت تقوم بها الزاوية في وسطها الاجتماعي، والتي جمعت فيها بين الجانبين الديني والدنيوي في نفس الآن، يمكن اعتبار أن الزاوية مؤسسة ذات أبعاد دينية، اجتماعية وسياسية أيضاً، فمهما اختلفت مظاهر تدخل الزوايا في الحقل السياسي، وقوة تأثيرها فيه، بما تتيح لها إمكانياتها ومواردها، وكذا علاقتها مع المخزن الذي عمل خلال القرن 17 على إضعاف بعضها واندماجهم الكامل في النسق المخزني، فقد شهد القرن 19 حضوراً متميزاً للزوايا داخل المجتمع مكن من إعادة هيكلته، ومن ثم تحديد سمات مؤسساته المستقبلية وعلى رأسها الحزب السياسي(نور الدين الزاهي، 2003، ص8).

إن العلاقة التي ربطت بين أولى التنظيمات السياسية بالمغرب – ونقصد هنا الحركة الوطنية- و"الزوايا" اتسمت حينا بالتوتر[6]، وحينا آخر بالتماهي عبر اعتمادها كمرجع للعديد من الممارسات. تمثلت علاقة التوتر تلك في المنافسة التي ظهرت بين أعضاء النخبة الوطنية وعلماء الزوايا محاولين بذلك تحقيق حظوة رمزية تمكنهم من لعب دور القيادة السياسية في الوقت الذي كان فيه علماء الزوايا وعلماء المخزن يهيمنون على مؤسسة القرويين كفضاء لتكوين النخبة آنذاك.

فقد كان الصراع قائما بين رفض النخبة لمواقف وتوجهات وسيطرة علماء الزوايا، وليس رفضا للزوايا في حد ذاتها. وفي المقابل لجأت النخبة الوطنية خلال مرحلة تأسيسها لأول تنظيم سياسي إلى توظيف مصطلحات ذات بعد ديني، كاستعمال "الزاوية" للدلالة على نواة سياسية سرية تعبر عن القيادة العامة، ثم "الطائفة" التي تحيل إلى جمهرة محدودة من الأنصار، وقد برر محمد بلحسن الوزاني سبب استعمال النخبة الوطنية التي كانت ذات اتجاه سلفي تحديثي نهضوي لمصطلحي "الزاوية" و"الطائفة" مع أنهما مصطلحان خاصان بـ "الطرقية" التي كانت هذه الجماعة الوطنية نقيضا لها (محمد عابد الجابري، 2009، ص21)، بقوله ما مضمونه أن هذه الاستعمالات جاءت كمحاولة لمغالطة المستعمر حتى تتوارى عنه الحقائق، ولذلك تم استخدام كلمتين لا تثيران الشكوك والشبهات، وأيضا لأن عدد من أعضاء النخبة كانوا غير متحررين تماما من رواسب النفوذ الطرقي السائد حينها في الأوساط المغربية، خاصة الشيوخ والكهول وحتى بعض الشباب، كما أن نسبة الأمية المسجل لدى كثير من أعضاء النخبة، وكذا قلة الشباب الحامل لثقافة عصرية(محمد بلحسن الوزاني، 1984، ص301-302)، كلها عناصر تؤكد على التأثير الذي مارسه المجال الديني على المجال السياسي عند بداية تأسيسه للبناته الأولى.

2.الاستعمار كعامل وراء بروز الأحزاب السياسية بالمغرب:

اعتبر "مويسدوفرجيه" في كتابه المرجعي حول نشأة الأحزاب السياسية الحديثة، أن ميلاد مؤسسة الحزب في البلدان النامية لم يتم إلا بعد سنة 1950، أي حين حاولت النخب المحلية في هذه البلدان أن تشكل أحزاباً شبيهة بالأحزاب الأوروبية، دون أن يأخذ بعين الاعتبار كثيراً من المجتمعات التقليدية ومن ضمنها المجتمعات العربية – الإسلامية، التي عرفت على الأقل نشأة الظاهرة الحزبية قبل هذا التاريخ، وبشكل خاص ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية(فريد المريني، 2015، ص113).

وفي هذا الإطار جاءت نشأة الحركة الوطنية باعتبارها تنظيما سياسيا يكشف على أن التدخل الاستعمار وسيطرته كانا وراء نشأة الحزب السياسي في مجتمع لم يكن مؤهلا بعد لولادة الظاهرة الحزبية، وبهذا كان ظهور الأحزاب السياسية مفروضاً من فوق، وآتياً من خارج البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المغربي.

[6] يكشف نور الدين الزاهي في دراسته الحزب والزاوية عن علاقة التوتر التي جمعت بين أعضاء النخبة الوطنية بالزوايا في محاولة منهم تحطيم قداسة عالم الزاوية، وذلك من خلال تأسيس مدارس التي لم تكن ذات هدف تربوي تعليمي بقدر ما كانت المجال الأول الذي ستلج منه النخبة إلى المجال الإيديولوجي –

إلى جانب ذلك عمل المستعمر على إقحام عدة مؤسسات بما في ذلك الجيش والإدارة والأحزاب وغيرها... وهنا ندرج أمثلة حول أحزاب مغربية كان للمستعمر اليد في إنشائها، نذكر من بينها "حزب الوحدة الريفية"، "حزب الدفاع الوطني" سنة 1947، "حزب المغرب الحر" سنة 1952، والتي عمدت الإقامة الإسبانية في الشمال إلى خلقها، أما عن الحماية الفرنسية فقد ساهمت في إنشاء "الحزب الوطني المغربي للأحرار" سنة 1947، و"حزب الشعب المغربي" سنة 1948(محمد ضريف، 2001، ص63).

لقد شكل إذا كل من الزوايا إلى جانب القوى الاستعمارية أبرز العناصر التي ساهمت في بروز البوادر الأولى لنشأة الأحزاب السياسية المغربية لكنها لم تكن لوحدها بل برزت العديد من العناصر التي مكنت من تطور الظاهرة الحزبية بالمغرب، خاصة خلال المرحلة التي تلت حصول المغرب على الاستقلال، وفيما يلي عرض لمختلف المحطات التي عملت على تطوير المنظومة الحزبية.

ثالثا. تطور الظاهرة الحزبية بالمغرب:

لقد مرت الظاهرة الحزبية بالكثير من المحطات التي ساهمت في ترسيخ منظومة حزبية تنبني على التعددية، وذلك عبر الانتقال من سياق أولي ارتبطت خلاله الممارسة الحزبية بمواجهة سياسات الاستعمار، حيث شكلت بذلك الحركة الوطنية النواة الأولى للتنظيم الحزبي، إلى سياق مختلف برزت فيه الأحزاب كاستجابة للتحولات الكبرى التي عاشها المغرب بعد الاستقلال.

1.بناء الدولة/الوطن: الانتقال من مجال سياسي تقليدي إلى مجال سياسي معاصر:

وضعت الدولة المغربية المستقلة من ضمن أهدافها أولا خلق نوع من التجانس بين مختلف مكونات المجتمع، أي أمة مغربية متجانسة ومتضامنة، ثم ثانيا تزويد البلاد بمؤسسات إدارية فعالة وقادرة على إعطاء محتوى للمواطنة (Thierry Michallon,2002, P25)، ثم ثالثا توسيع وتنويع الأنشطة المنتجة مع خلق أجهزة للتخطيط الاقتصادي والحماية الاجتماعية(عمار بلحسن، 1992، ص232).

إن من بين أولويات بناء الدولة المغربية الحديثة تأسيس العناصر الأساسية التي ستمكنها من الانتقال من مجال سياسي تقليدي، حيث الزوايا والمخزن والقبيلة والأعراف والتقاليد هي المحرك للممارسة السياسية إلى مجال سياسي معاصر يهدف إلى إرساء دولة المؤسسات، حيث يسود القانون، وتتحدد العلاقات والممارسات وفق منطق عقلاني، ويتم الانتقال من القوانين العرفية إلى القوانين الوضعية كأداة لتنظيم الحياة الاجتماعية وضبطها.

لقد ارتكزت سمات المجال السياسي التقليدي[7] على مختلف البنيات والمؤسسات والهياكل التقليدية المؤثرة في النسيج السياسي، والتي لها القدرة على إعادة إنتاج الرموز المجتمعية وهيكلة

السياسي، عبر مساهمتها في تنوير العقول ومحاربة الجمود عبر نشر الإسلام السلفي، وقد حاولت النخبة الوطنية من خلال هذه العملية تحقيق حظوة رمزية تجعلها قادرة على لعب دور القيادة السياسية.

[7] اعتبر محمد عابد الجابري أن ما يميز المجال السياسي التقليدي كونه ارتكز على نظام البيعة التي اعتمدت في المغرب منذ عهد الأدارسة إلى أن فرضت الحماية الفرنسية عليه، وقد وصفه "تقليديا" انطلاقا من كونه أولا يشكل تقليدا يتبع حيث لا بد من البيعة سواء كانت السلطة قد انتزعها الأمير بالقوة أو

الفضاء التقليدي والمدني على حد سواء، والمساهمة أيضا في إمداد السلطة السياسية بعناصر الشرعية والاستمرارية، بينما يضم المجال السياسي المعاصر مختلف أشكال التعبير المدنية المعاصرة، بما فيها الأحزاب السياسية، والمنظمات النقابية والمجال البرلماني والحكومي، إلا أنه وبالرغم من توفر هذا المجال التحديثي على سنداته الشرعية فقد بقي متداخلا وتابعا للحقل الأول، تداخل يعبر عنه "محمد عابد الجابري" في كون أن المعطيات التي ميزت المجال السياسي التقليدي في مغرب ما قبل الحماية، والتي اختزلها في نظام البيعة وتبعاته هي نفسها التي أسست وتؤسس المجال السياسي في مغرب الحماية ومغرب الاستقلال، فمن اعتبرهم يمثلون "أهل الحل والعقد" بالاصطلاح القديم هم الذين اصطلح عليهم "الطبقة السياسية" بالاصطلاح الحديث، لتظل بذلك ظاهرة "الحداثة السياسية" في المغرب تتحرك داخل المجال السياسي التقليدي وليس بالقطيعة معه(محمد عابد الجابري، 2005، ص86-89).

وقد تميزت هذه المرحلة بتعايش آليتين سياسيتين يتمثلان في آلية إنتاج وإعادة إنتاج التقليد في النظام السياسي بل ومأسسته، ثم آلية توليد قيم وعلاقات سياسية حديثة في ذلك النظام، ففي الوقت الذي تم خلاله إحياء منظومة العلاقات المخزنية التقليدية في المجال السياسي تمكنت العلاقات السياسية الحديثة من اختراق هذا المجال، وأن تجد لنفسها موقعا فيه(عبد الإله بلقزيز، 2000، ص80).

2.نشأة التعددية الحزبية:

تبنى المغرب على خلاف أغلب الدول الحائزة على استقلالها نظاما ملكيا قائما على التعددية الحزبية، وهذا الاختيار أملته بالخصوص الظروف التاريخية التي تمت فيها مقاومة الاستعمار، لهذا لم يكن من الممكن أن يتحول النظام السياسي في المغرب المستقل إلى نظام الحزب الوحيد الحاكم، إذ أن ذلك كان سيعني أن هذا الحزب إما أن يكون "حزب الملك" في مواجهة الحركة الوطنية التي حظيت بالشرعية انطلاقا من دورها في تحقيق الاستقلال وانخراط أوسع للجماهير في صفوفها، وإما حزب الحركة الوطنية في مواجهة الملك الذي اكتسب من خلال انخراطه في العمل الوطني الشرعية النضالية. أدى هذا الوضع إلى إقرار منظومة تمنع استئثار الحزب الوحيد بالعمل السياسي دون الأحزاب الأخرى، ومن ثمة تحالفت الأحزاب السياسية الصغرى وبعض الشخصيات الوطنية للتأثير على السلطة الحاكمة من أجل شرعنة العمل السياسي وضمان التعددية الحزبية.

لقد مر إقرار مبدأ التعددية السياسية في النظام السياسي المغربي بمجموعة من المراحل بحيث لا تستقيم قراءة طبيعة تلك التعددية وخصائصها في السياق المغربي إلا إذا تم الوقوف عند هذه المراحل لاستخلاص عناصر الربط بين الماضي والحاضر من خلال مختلف الإشكالات التي اعترضتها وكذا الخصوصيات التي ميزتها. حيث سنبدأ بالمرحلة الاستعمارية معلنين عن العناصر التي أطرت تعددية الحركة الوطنية لننتقل بعد ذلك إلى التعددية التي عرفها المغرب في إطار الدولة الوطنية، وما ميزها من تقنين ومأسسة جعلاها تختلف عن سابقتها.

انتقلت إليه بالعهد والوراثة، وثانيا لكون هذا التقليد جامدا جمود التقاليد وأيضا جمود الأوضاع الاجتماعية التي كان يمارس فيها، حيث لم يعرف أي تجديد لا في الشكل ولا في المضمون.

أ.**تعددية الحركة الوطنية:** شكلت التعددية السياسية إحدى السمات البارزة التي أطرت المشهد الحزبي المغربي، حيث ارتبطت به منذ بداية تأسيس أولى التنظيمات السياسية، وذلك على اعتبار أن الحركة الوطنية دشنت أولى مظاهر هذه التعددية، حيث نذكر كل من "كتلة العمل الوطني" كأصل تأسس سنة 1934، وأيضا حزب "الإصلاح الوطني" بزعامة "عبد الخالق الطوريس" 1936، ثم حزب "الوحدة الوطنية" بزعامة "محمد المكي الناصري" 1937، و"الحزب الوطني لتحقيق المطالب" بزعامة "علال الفاسي" 1937، وحزب "الحركة القومية" بزعامة "محمد بلحسن الوزاني" 1937، و"حزب الأحرار المستقلين" بزعامة "محمد الرشيد ملين" 1938، بالإضافة إلى "الحزب الشيوعي المغربي" بزعامة "ليون سلطان" 1943، ثم حزب "الشورى والاستقلال" 1946.

فبالرغم من كون أن إشعاع بعض من هاته التنظيمات كان مقتصرا على الإطار المحلي لكنها بالفعل تفرعت عن الحركة الوطنية لتجعل من التعددية الحزبية واقعا لا غبار عليه، لكن السؤال الذي وجب طرحه هنا هو إلى أي حد يمكن اعتبار هذه التعددية الرقمية كانت تنطوي على تعددية سياسية، تنظيميا وإيديولوجيا وبرنامجيا؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تقودنا إلى ضرورة مراعاة 3 عناصر ميزت تعددية الحركة الوطنية، أولا، فهي مغايرة تماما للمرجعية الغربية في التعدد التنظيمي والسياسي، ولعل هذا الطرح هو ما قاد "روبير ريزيت" إلى مماثلة الحزب المغربي بالزاوية، مماثلة تنفي معها السياق المجتمعي والتاريخي للحركة الوطنية.

ثانيا، لا يجب القول بالاستمرارية المطلقة للتنظيمات الاجتماعية التقليدية في تعددية الحركة الوطنية، لما يحمله ذلك أيضا من تغييب للسياق التاريخي المجتمعي كما ذهب إلى ذلك "عبد الله حمودي" معتبرا أن هناك الكثير من الأساليب والتنظيمات المتعلقة بممارسة الزعامة القديمة ومفاهيمها خلال الاستعمار تمت إعادة إنتاجها بشكل آخر في الستينيات(عبد الله حمودي، 2000، ص65-77).

ثم ثالثا، لا بد من التأكيد على أن تعددية الأمس لا ينبغي النظر إليها بعين تعددية اليوم كما نعيشها في ظل مظاهر التحديث التي عرفها المجال السياسي من مشاركة سياسية وتمثيل نيابي وفصل السلطة والسيادة الشعبية، وذلك راجع لسبب بسيط هو انتفاء مجمل عناصر الدولة الوطنية.

إن ما طبع هذه التعددية كونها نشأت في إطار دولة استعمارية وليس دولة وطنية، حيث الحركة الوطنية كانت حينها منفصلة عن هياكل تدبير الشأن العام، فقد كان هناك قطب وطني يصدر عرائض ومطالب ومذكرات وينظم احتجاجات ومظاهرات، مقابل قطب ثاني استعماري يواجه ذلك بالعنف والقمع والاعتقال، وفي ظل هذا الوضع الانفصالي لا سبيل إذاً للحديث عن تعددية سياسية في صف الحركة الوطنية إلا من داخل هذه الحركة وفيها وليس في علاقتها مع إدارة البلاد التي كانت في يد المستعمر، إذ انتفى واقع "المعارضة كضرورة لتوازن الحقل السياسي واشتغاله بشكل طبيعي"(عبد الالاه بلقزيز، 1998، ص10-18). وبذلك يمكن استخلاص أن التعددية السياسية الوطنية خلال المرحلة الاستعمارية كانت تعددية في مظهرها مختزلة إلى واحدية وطنية في جوهرها، ولعل ذلك ما جعل "ريزيت" يعتبر أن أهم عنصر للخلاف داخل

الحزب المغربي هو مع أو ضد فرنسا، وبناء على ذلك خلص إلى أنه لا يمكن تصنيف الأحزاب المغربية إلى أحزاب يمين وأحزاب يسار (Rezette Robert, 1955, P229-230).

ب.التعددية السياسية في إطار الدولة الوطنية: لقد بادرت الدولة المغربية الحديثة مباشرة بعد استقلالها إلى ترسيخ التعددية السياسية دستوريا وواقعيا كمنظومة تشكل أساس كل نظام سياسي ديمقراطي، حيث جاء ذلك عبر مراحل:

المرحلة الأولى،تأسيس المجلس الوطني الاستشاري 3 غشت 1956: فقد أعلن تأسيس المجلس الوطني الاستشاري عن تدشين المرحلة الأولى في مسار تكريس التعددية السياسية، فإذا كانت الدول الغربية قد شهدت خلال القرنين 17 و 18 إقامة مؤسسات انتخابية، فإن التجربة المغربية تتميز بحداثة هذه المؤسسات، حيث جاء تأسيس المجلس الوطني الاستشاري سنة 1956 كتعبير عن سعي الملك الراحل محمد الخامس إلى إقامة ملكية دستورية، فقد شكل هذا المجلس وسيلة لانتهاج سياسة برلمانية بدون برلمان، حيث كان لا يمارس الوظيفة التشريعية التي تظل من اختصاصات الملك (محمد ضريف، 2001)، كما أن أعضاءه ليسوا منتخبين بل يختارون من قبل الملك من قوائم تقدمها الهيئات المرغوب في مشاركتها.

لقد شكل تأسيس هذا المجلس بداية لإقرار الدولة بضرورة تحديث المجال السياسي، ويتبين ذلك من خلال التشكيلة التي تكون منها، والتي ضمت 76 عضوا يمثلون مختلف الهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد بلغت التمثيلية السياسية 22 عضوا 10 من بينهم ينتمون لحزب "الاستقلال"، و6 يمثلون حزب "الشورى والاستقلال"، في حين 6 المتبقين يمثلون "المستقلين".

المرحلة الثانية،العهد الملكي 8 ماي 1958 : كما عرفت المرحلة الثانية تحديد المرجع والإطار العام للتعددية الحزبية، وذلك من خلال "العهد الملكي"، والذي جاء كخطاب وجهه الملك الراحل محمد الخامس في 8 ماي 1958، والذي اعتُبِر حينها بمثابة قانون يمنع منظومة الحزب الوحيد، ويضع اللبنات الأولى لمنظومة حزبية تعددية، حيث يقول في نصه: " لقد مضى على استقلالنا عامان، بذلنا خلالها أقصى الجهود لاستكمال وحدة ترابنا وتركيز استقلالنا وإحلال بلادنا المقام اللائق بها في حظيرة الأمم وتوسيع نطاق علائقها في الخارج، كما بذلنا أقصى الجهود في هذه الفترة من الزمن لإقرار الأمن والطمأنينة وإنجاز مشاريع في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، وقد آن لنا أن ندخل في طور جديد من حياتنا الوطنية وذلك بإقامة مؤسسات سياسية ودستورية يستطيع بفضلهما أن يشارك شعبنا الوفي مشاركة مباشرة في تسيير الشؤون العامة ليكون للاستقلال الذي كافحنا وضحينا من أجله مدلوله الحق، ألا وهو تشييد نظام ديمقراطي طالما نشدناه وأشدنا به في عدة مناسبات...".

"وحرصا منا على أن يمارس رعايانا الحريات الأساسية ويتمتعون بحقوق الإنسان فإننا سنضمن لهم حرية التعبير والنشر والاجتماع وتكوين الجمعيات ضمانا لا يحده إلا ما يفرضه احترام النظام الملكي وحفظ كيان الدولة ومقتضيات الصالح العام".

المرحلة الثالثة،إصدار ظهير الحريات العامة 15 نونبر 1958: فقد جاءت هذه المرحلة مدعمة لما سبق، حيث تم إصدار ظهير الحريات العامة 15 نونبر 1958 ليبين الإجراءات القانونية

الواجب إتباعها لتأسيس الأحزاب السياسية، وقد خصص الجزء الرابع من الظهير للحديث عن الأحزاب السياسية والجمعيات ذات الصبغة السياسية، فقد نص الفصل 15 بأنه: " تخضع لمقتضيات ظهيرنا الشريف هذا الجمعيات التي تتألف منها أحزاب سياسية أو التي تتابع بأي وجه كان نشاطاً سياسياً..." .

ويعرض خلال باقي فصوله شروط تأسيس الأحزاب والإجراءات الواجب القيام بها، كما يورد الموانع والحالات التي تؤدي إلى حل الحزب وتوقيفه عن العمل، والتي في الغالب تتعلق بعدم استكماله للإجراءات الشكلية، أو بسعيه لتحقيق أهداف غير مشروعة تتنافى مع قوانين البلاد وتسعى إلى المس بالوحدة الترابية أو النظام الملكي.

المرحلة الرابعة، إصدار القانون الانتخابي في 1 شتنبر 1959: شكل هذا القانون الإطار المنظم للانتخابات، كما جاء بمرسوم تنظيمي متعلق بالتسجيلات في اللوائح الانتخابية، وكذا ظهير تنظيم انتخابات المجالس الجماعية، وقد نص هذا القانون على عدة ضمانات ابتداءً بالتسجيل في اللوائح الانتخابية لممارسة حق التصويت والترشيح.

وقد جاء هذا القانون من أجل تحصين العملية الانتخابية وتوفير الضمانات القانونية الكفيلة بتحقيق ذلك، حيث يعد تكملة لمسار التحديث وإذكاء الطابع المؤسساتي والتنظيمي بغية إعطاء قيمة للأجهزة المنتخبة ما من شأنه المساهمة في إرساء دعائم الممارسة الديمقراطية.

نتائج الدراسة: خلصت دراستنا لمظاهر الثبات والتحول داخل النخبة الحزبية للعديد من النتائج، ومن أهمها:

-أن تحديد آليات تشكل النخبة السياسية المغربية لا ينبغي أن يقتصر على المعطيات التي تقدمها لنا المقاربة الانقسامية في فهم تاريخ الحياة السياسية بالمغرب، وأن تفسيرنا لعملية إنتاج النخبة يجب ألا يعتمد فقط على آليات تقليدية تتعلق بعلاقات القرابة التي أطرت الحياة السياسية في فترة من تاريخ المغرب، وأيضا مسألة توارث المناصب التي وُظفت من قِبل بعض العائلات لاحتكار مجموعة من المناصب السياسية، كما لا ينبغي القول أيضاً بزوال ذلك وعدم صلاحية هذا التفسير.

-التأكيد على أن ما ميز السياق الجديد لمغرب ما بعد الاستقلال لم يستطع اجتثاث الآليات التقليدية لإنتاج النخبة، لكن مع ذلك قد أهل لبروز آلية جديدة تم توظيفها كقناة للترقي الاجتماعي، والمتمثلة في التكوين العلمي كعنصر مكن مجموعة من الأفراد من الانضمام لعالم النخبة دون أن يكون لديهم لا مال ولا جاه.

-إبراز أن دراسة النخبة لابد من أن ترتكز على عنصرين اثنين:**أولا**، تشخيص معايير وآليات اختيار وتقييم وتجديد النخب، خاصة عندما يتعلق الأمر بمجتمعات في طور التحول كما هو الحال بالنسبة للمجتمع المغربي، ثم **ثانياً**، استحضار الدور الذي تلعبه الدولة في صناعة نخب جديدة بهدف تحقيق نوع من التوازن داخل النسق السياسي درءً لهيمنة توجه سياسي معين.

-التأكيد على أن المسار الانتقالي الذي خاضته النخبة السياسية المغربية لم يكن في منأى عن التطور الذي عرفته التنظيمات السياسية التي التفت حولها هذه النخبة وساهمت في تأطيرها،

وجعلتها خاضعة لمنطق تنظيمي مؤسساتي يعمل وفق قوانين وقواعد مضبوطة، ونقصد هنا الحزب السياسي كمؤسسة تعمل وفق قوانين محددة.

-إبراز أن الزوايا والقوى الاستعمارية لم تكن لوحدها المحرك الأساسي لنشأة الأحزاب السياسية المغربية بل ساهمتفي ذلك العديد من العناصر التي مكنت من تطور الظاهرة الحزبية بالمغرب - خاصة خلال المرحلة التي تلت حصول المغرب على الاستقلال- وفي مقدمتها الرغبة السياسية في بناء الدولة الحديثة.

-رصد مختلف المحطات التي مرت عبرها الظاهرة الحزبية بالمغرب والتي مكنت من الانتقال من سياق أولي ارتبطت خلاله الممارسة الحزبية بمواجهة سياسات الاستعمار، حيث شكلت بذلك الحركة الوطنية النواة الأولى للتنظيم الحزبي، إلى سياق مختلف برزت فيه الأحزاب كاستجابة للتحولات الكبرى التي عاشها المغرب بعد الاستقلال.

خاتمة:

استنادا على ما سبق حاولنا خلال هذا المقال الوقوف عندأهم التطورات التي عرفها النسق السياسي المغربي، وذلك بالاعتماد على عنصرين أساسيين: يتعلق الأمر **أولا** بالوقوف عند آليات تشكل النخبة السياسية المغربية، والتي اتضح أن المرحلة الاستعمارية كان لها تأثير واضح في بروز البوادر الأولية لهذه النخبة دون أن ننسى باقي العوامل المؤثرة في عملية إنتاجها، والتي شملت إضافة إلى نسج علاقات جيدة مع المستعمر مسألة توارث المناصب السياسية، وكذا توظيف علاقات القرابة للظفر بامتيازات خاصة، ما مكن بعض الأفراد دون غيرهم من احتلال مكانة بارزة داخل المجتمع، إلا أن هذه القنوات التقليدية لم تظل لوحدها المهيمن الأساسي على منافذ الولوج إلى عالم النخبة بل دخل على الخط عنصر هام تمثل في التكوين العلمي كعامل للترقي الاجتماعي لأعضاء ليست لديهم نفس الأصول الاجتماعية والموارد الاقتصادية.

ثم **ثانيا** حرصنا على تحديد أبرز المحطات التي شهدتها الظاهرة الحزبية بالمغرب مبرزين خصوصياتها، وكذا المسار الانتقالي الذي مكن المغرب من الانتقال من مجال سياسي تقليدي، حيث كان للزوايا دور محوري في الحياة السياسية إلى مجال سياسي حديث أضحت فيه الأحزاب السياسية تضطلع بمهام ووظائف تعزز البناء الديمقراطي.

وبذلك تبين لنا أن نشأة الظاهرة الحزبية بالمغرب قد ارتبطت بسياقين مختلفين تماشيا مع ما قدمه "موريس دوفرجيه"، أحزاب ذات منشأ خارجي وأخرى ذات منشأ داخلي: تمثل الأول في سياق خارجي يشترك فيه المغرب مع الدول النامية، حيث كان للمستعمر دور في بروز بعض التنظيمات السياسية، بل حتى الحركة الوطنية التي شكلت النواة الأولى لمختلف التلوينات السياسية التي ستأتي فيما بعد، فهي جاءت كمبادرة لتجميع القوى الداخلية من أجل تحقيق الاستقلال.

أما السياق الثاني يندرج في إطار الدينامية التي شهدها المغرب، حيث كانت الغاية من تشكيل تنظيمات سياسية كالأحزاب هي التوجه نحو الديمقراطية، والاستقرار السياسي، والانتقال المشروع والسلمي للسلطة، وأيضاً الرغبة في عقلنة وترشيد الإنجاز على كل مستويات الأداء في النظام السياسي.

قائمة المراجع:

1.أقفلي حماني(1999)، النخب المحلية: مكانتها وأدوارها مدينة الخميسات ومنطقة والماس نموذجا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس.

2.الجابري محمد عابد(2009)، في غمار السياسة فكرا وممارسة، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.

3.الجابري محمد عابد(2005)، الديمقراطية في المغرب من التأجيل إلى التزوير: التنديد بالحكم الفردي والانتصار للديمقراطية، الكتاب الرابع، سلسلة مواقف.

4.الشابي مصطفى(1995)،النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، ط1،منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل و أطروحات رقم 26 ، الرباط.

5.الزاهي نور الدين(2003)، الزاوية والحزب: الإسلام و السياسة في المجتمع المغربي، الطبعة الثانية، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.

6.المريني فريد(2015)،التحديث في التاريخ السياسي والاجتماعي المغربي: دراسات سوسيولوجية تاريخية، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.

7.المسعودي أمينة(2001)، الوزراء في النظام السياسي المغربي (1955 – 1992): الأصول – المنافذ – المآل، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء

8.الغزالي حرب أسامة(1987)، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجالس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

9.الوزاني محمد بلحسن(1984)، مذكرات حياة وجهاد:" التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية، مؤسسة بلحسن الوزاني.

10.بلحسن عمار(1992)، المشروعية والتوترات الثقافية: الدولة والمجتمع والثقافة في الجزائر ، قضايا المجتمع المني العربي في ضوء أطروحات غرامشي، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر مركز البحوث العربية.

11.بلقزيز عبد الإله(1998)، المعارضة الديمقراطية في المغرب، عدد 2، مجلة نوافذ.

12.بلقزيز عبد الإله(2000)، في تكون المجال السياسي الحديث في المغرب: محاولة للتحقيب، سلسلة ندوات ومناظرات، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

13.حمودي عبد الله(2000)، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنظيمات السياسية في المغرب، عدد 9/8 ، مجلة نوافذ.

14.ر.بودون/ ف.بوريكو(2007)، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة د. سليم حداد،ط2، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.

15.شقير محمد(1989)، مساهمة في رصد ظاهرة النخبة السياسية بالمغرب، عدد 9- 10، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي.

16.ضريف محمد(2001)، الأحزاب السياسية المغربية: من سياق المواجهة إلى سياق التوافق (1999/1934)، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي.

17.كولفري محمد(2005)، التحولات الاجتماعية والنخبة السياسية بالمغرب، أطروحة لنيل دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس.

18.واتربوري جون(2004)، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية،ترجمة:عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي،عبد اللطيف الفلق، الطبعة الثانية، مؤسسة الغني للنشر، الرباط.

19.Bourdieu Pierre et PasseronJ.Claude(1970), la reproduction : Eléments pour une théorie du système d'enseignement, Paris, Edition de Minuit,.

20.Laroui Abdellah(1977), les origines sociales et culturelles du nationalisme (1830 – 1912), Edition François Maspero.

21.Michalon Thierry(2002), l'état – nation à l'épreuve des sociétés « périphériques », Etat, Espace et Pouvoir local réflexions sur le Maroc et les pays en développement sous la direction de Ali Sedjari.

22.Montagne Robert(1989), Les berbères et le Mekhzan dans le Sud du Maroc, collection archives, Afrique Orient.

23.Rezette Robert(1955), les partis politiques marocains, Edition Armand Colin, Paris.

24.Santucci Jean Claude(1975), Les élites politiques du Maghreb : Introduction à l'Afrique du Nord contemporaine, Edition CNRS Paris.

25.Sedjari Ali(2002), Figure moderne de l'Elite marocaine ou la conscience d'être utile, élites gouvernance et gestion du changement, Editionl'Harmattan-GRE.